



## تقرير حول الرقابة المالية

على بلدية بني خيار للسنة المالية 2017

في إطار برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية

أحدثت بلدية بني خيار (فيما يلي البلدية) بمقتضى الأمر عدد 214 لسنة 1958 المؤرخ في 12 سبتمبر 1958 وتبلغ مساحة المنطقة البلدية حوالي 800 هكتار ويبلغ عدد سكانها 36.682 ساكنا وعدد المساكن بها 13.316 مسكنا حسب التعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014. ويبين الجدول الموالي الوضعية المالية للبلدية في موفى سنة 2017:

النتيجة الجمالية (بالدينار)		المبلغ الجملي لمصاريف الميزانية (بالدينار)	المبلغ الجملي لمقايض الميزانية (بالدينار)
العجز	الفائض		
-	778.749,307	3.473.151,521	4.251.900,828

#### نتيجة العنوان الأول

النتيجة بالدينار		المقايض المستعملة لتسديد مصاريف الجزأين 3 و 4 من العنوان الثاني (بالدينار)	المصاريف (بالدينار)	المقايض (بالدينار)
العجز	الفائض			
-	248.303,753	173.662,358	2.065.809,834	2.487.775,945

#### نتيجة الجزأين 3 و 4 من العنوان الثاني

النتيجة بالدينار		المصاريف المسددة بالجزأين 3 و 4 من العنوان الثاني بموارد من العنوان الأول	المصاريف بالدينار	المقايض بالدينار
العجز	الفائض			
-	495.722,061	173.662,358	1.387.341,690	1.709.401,393

#### نتيجة الجزء 5 من العنوان الثاني

النتيجة بالدينار		المصاريف بالدينار	المقايض بالدينار
العجز	الفائض		
-	34.723,493	19.999,997	54.723,490

وفيما يلي النتائج التي حققتها البلدية بالنسبة إلى المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية كما يبينه الجدول الموالي:

المؤشر	احتساب المؤشر	المعيار	النتيجة المحققة
الاستقلالية المالية	(موارد العنوان 1- المناب من المال المشترك) / موارد العنوان 1	أكثر من 70 %	66 %
وزن نفقات التأجير (أو هامش التصرف)	كتلة الأجور/ نفقات العنوان 1	أقل من 50 %	39 %
القدرة على الادخار	الادخار الصافي/ موارد العنوان 1	أكثر من 20 %	17 %
القدرة على إرجاع القروض	الادخار الصافي/ القسط السنوي	أكثر من 100 %	164 %
القدرة على عدم التداين	الديون غير المسددة/ الادخار الصافي	أقل من 15 %	1 %

وحسب المؤشرات المعتمدة من قبل صندوق القروض ومساعدة الجماعات المحلية، فإن البلدية مطالبة بمزيد العمل على دعم استقلاليتها المالية التي بلغ مؤشرها 66% وبقيت بالتالي دون المعيار المرجعي (<70%) المعتمد من قبل الصندوق. وكذلك الشأن بالنسبة إلى مؤشر القدرة على الادخار الذي لم يتجاوز المعيار (<20%) حيث اقتصر على نسبة 17%.

وقد تولت دائرة المحاسبات في نطاق الصلاحيات المخوَّلة لها بالقانون عدد 8 لسنة 1968 المؤرخ في 8 مارس 1968 والمتعلق بتنظيمها<sup>1</sup>، وفي إطار اتفاقية القرض المبرمة بين الدولة التونسية والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والتي تهدف إلى تمويل "برنامج التنمية الحضرية والحوكمة المحلية"، إنجاز رقابة مالية على حسابات بلدية بني خيار بالنسبة إلى سنة 2017 قصد التحقق من إحكام إعداد الحساب المالي وصحة البيانات المسجلة به ومصداقيته ومن مدى قدرة البلدية على تعبئة الموارد المتاحة لها وشرعية تأدية نفقاتها.

وتمّ تقديم الحساب المالي لسنة 2017 والوثائق المدعّمة له إلى كتابة دائرة المحاسبات بتاريخ 24 جويلية 2018 أي قبل 31 جويلية 2018 وهو التاريخ الأقصى لتقديم الحسابات إلى الدائرة حسب الفصل 11 من الأمر عدد 218 لسنة 1971 المؤرخ في 29 ماي 1971 المتعلق بسير دائرة المحاسبات. وتوفرت بالحساب المالي المذكور جميع شروط التهيئة المستوجبة والمتمثلة في صحة تسمية المركز المحاسبي والرمز الإعلامي وسنة التصرف وتقديم وثيقة حساب أصلية تضمن ختم وإمضاء المحاسب وأمر الصرف ووجود تأشيرة الجهة المكلفة بتهيئة الحساب وتأشيرة سلطة الإشراف وعدم انقطاع فترات تصرف المحاسبين المتعاقبين على المركز المحاسبي وعدم وجود تشطيبات ومخرجات غير مصادق عليها وتوفر جميع الوثائق المؤيدة للحساب ممضاة من طرف الأعوان المؤهلين لذلك مع وجود التأشيرات الضرورية.

وقد شملت الأعمال الرقابية فحص الحساب المالي المذكور ومستندات الصرف المودعة لدى كتابة الدائرة والأعمال الرقابية الميدانية المنجزة لدى مصالح البلدية والمركز المحاسبي الخاصّ بها. وباستثناء ما يتعلق ببقايا الاستخلاصات خلصت الأعمال الرقابية إلى عدم وجود إخلالات جوهرية في عمليات القبض والصرف بعنوان السنة المالية 2017 من شأنها أن تمسّ بمصداقية البيانات المضمّنة بالحساب المالي للسنة المعنية. وأسفرت المهمة الرقابية عن ملاحظات تعلّقت خاصة بتحصيل الموارد وتأدية النفقات وهي مجالات تتطلّب من البلدية مزيدا من الحرص لتحسين تعبئة مواردها والتحكّم الأفضل في نفقاتها وإضفاء مزيد من الشفافية على الحسابات.

## الجزء الأوّل: الرقابة على الموارد

شملت الفحوصات الرقابية في هذا المجال هيكلية الموارد وتعبئتها.

### 1- هيكلية الموارد

تمّ الوقوف من خلال تحليل أهمّ الموارد المحصّلة ضمن العنوانين الأوّل والثاني من الميزانية على الملاحظات التالية:

<sup>1</sup> كما تمّ تنقيحه وإتمامه.

## أ- موارد العنوان الأوّل

بلغت موارد العنوان الأوّل للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 2.487.775,945 ديناراً تتأتى من المداخل الجبائية الاعتيادية ومن المداخل غير الجبائية الاعتيادية في حدود على التوالي 1.427.412,901 ديناراً و1.060.363,044 ديناراً أي بنسب قدرها على التوالي 57,38% و42,62%.

وتمثّل "المعاليم على العقارات والأنشطة" نسبة 55,54% من المداخل الجبائية الاعتيادية في سنة 2017. وتمثّل المداخل بعنوان المعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنيّة أهمّ مورد بالنسبة إلى البلدية حيث تمّ تحصيل 573.819,088 ديناراً في سنة 2017 أي ما يمثّل 72,38% من المعاليم على العقارات والأنشطة و40,20% من جملة المداخل الجبائية الاعتيادية للبلدية. واستأثرت مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه بما قدره 181.095,934 ديناراً أي بنسبة 12,69% من المداخل الجبائية الاعتيادية.

أما المداخل المتأتية من المعلوم على العقارات المبنية ومن المعلوم على الأراضي غير المبنية، فقد كانت على التوالي في حدود 147.161,291 ديناراً و71.100,232 ديناراً أي ما يمثّل تباعاً 10,31% و4,98% من هذه المداخل.

وبلغت تثقيلات سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات ما جملته 303.577,494 ديناراً تتوزّع بين المعلوم على العقارات المبنية في حدود 234.796,991 ديناراً والمعلوم على الأراضي غير المبنية في حدود 68.780,503 ديناراً.

وباعتبار بقايا الاستخلاص البالغة 1.075.332,311 ديناراً في موقّ سنة 2016، ارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها في سنة 2017 بعنوان المعاليم الموظفة على العقارات إلى ما قدره 1.378.969,805 ديناراً. واستخلصت البلدية في هذا الإطار ما قدره 218.261,523 ديناراً أي ما نسبته 15,83%. وبلغت نسبة استخلاص كل من المعلوم على العقارات المبنية والمعلوم على الأراضي غير المبنية على التوالي 14,14% و21%.

ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

المداخل	بقايا الاستخلاص بتاريخ 31 ديسمبر 2016 بالدينار	تثقيلات السنة بالدينار	المبالغ الواجب استخلاصها بالدينار	الاستخلاصات بالدينار	نسبة الاستخلاص (%)	بقايا الاستخلاص بالدينار
المعلوم على العقارات المبنية	805.566,828	234.796,991	1.040.363,819	147.161,291	14,15	893.202,528
المعلوم على الأراضي غير المبنية	269.825,483	68.780,503	338.605,986	71.100,232	21,00	267.505,754
مجموع المعاليم الموظفة على العقارات	1.075.392,311	303.577,494	1.378.969,805	218.261,523	15,83	1.160.708,282

وفيما يتعلّق بالمداخيل غير الجبائية الاعتيادية فقد بلغت في سنة 2017 ما قدره 1.060.363,044 ديناراً تتوزّع بين "مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية" و"المداخيل المالية الاعتيادية" المتأتية أساساً من المناب من المال المشترك للجماعات المحلية وذلك في حدود 850.755,000 ديناراً.

وبلغت في سنة 2017 مداخيل أملاك البلدية الاعتيادية 203.240,751 ديناراً. وهي تتأتى أساساً من كراء العقارات المعدة لنشاط تجاري في حدود 152.077,751 ديناراً أي بنسبة 74,83%. وارتفعت المبالغ الواجب استخلاصها بعنوان مداخيل الأملاك إلى ما جملته 297.641,447 ديناراً تمّ استخلاصها بنسبة 68,28%.

#### ب- موارد العنوان الثاني

بلغت موارد العنوان الثاني للبلدية خلال سنة 2017 ما جملته 1.764.124,883 ديناراً. وهي تتأتى من الموارد الخاصة للبلدية وموارد الاقتراض والموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 1.124.626,193 ديناراً و584.775,200 ديناراً و54.723,490 ديناراً. وتعتمد البلدية أساساً على مواردها الخاصة بنسبة 63,75%. ويبرز الجدول الموالي تفصيل ذلك:

الجزء	المبلغ بالدينار	النسبة (%)
الموارد الخاصة للبلدية	1.124.626,193	63,75
موارد الاقتراض	584.775,200	33,15
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	54.723,490	3,10
جملة موارد العنوان الثاني	1.764.124,883	100,00

#### 2- تعبئة الموارد

تمّ الوقوف على ملاحظات تعلقت أساساً بتقدير الموارد وبإعداد جداول التحصيل وتثقيفها وبتوظيف المعاليم واستخلاصها.

#### أ- تقدير الموارد

تمّ خلال سنة 2017 تسجيل نسب إنجاز للتقديرات ناهزت 89% بالنسبة إلى مجموع موارد العنوان الأول. علاوة على ذلك، تمّ الوقوف على أهمية بقايا الاستخلاص بعنوان بعض المعاليم والمداخيل وأساساً المعلوم على العقارات المبنية بما قدره 893.202,528 ديناراً والمعلوم على الأراضي غير المبنية بما قدره 267505,754 ديناراً.

وقد بلغت نسبة إنجاز تقديرات موارد العنوان الثاني 100%.

ويبرز الجدول الموالي تفصيل التقديرات والمقاييس المنجزة لكلّ من العنوانين الأوّل والثاني خلال موفى سنة 2017:

البيان	التقديرات (د)	الإنجازات (د)	نسبة الإنجاز (%)
موارد العنوان الأوّل بالدينار	2.814.000,000	2.487.775,945	88,41
المعاليم الموظّفة على العقارات والأنشطة	801.000,000	792.796,111	98,98
مداخل إشغال الملك العمومي البلدي واستلزام المرافق العمومية فيه	203.520,000	181.095,934	88,98
مداخل الموجبات والرخص الإدارية ومعالم مقابل إسداء خدمات	459.100,000	433.215,106	94,36
مداخل جبائية اعتيادية أخرى	25.000,000	20.305,750	81,22
مداخل أملاك البلدية الاعتيادية	293.000,000	203.240,751	69,37
المداخل المالية الاعتيادية	1.032.380,000	857.122,293	83,02
موارد العنوان الثاني بالدينار	1.764.124,883	1.764.124,883	100,00
الموارد الخاصة للبلدية	1.124.626,193	1.124.626,193	100,00
موارد الاقتراض	584.775,200	584.775,200	100,00
الموارد المتأتية من الاعتمادات المحالة	54.723,490	54.723,490	100,00

#### ب- توظيف المعاليم واستغلال الإمكانيات المتاحة

لم يتضمن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 سوى 6.821 فصلا في حين انتهت نتائج الإحصاء العشري 2017-2026 إلى 7.757 مسكنا بالمنطقة البلدية أي بفارق بلغ 937 مسكنا ممّا ترتّب عنه نقص في المعاليم الموظّفة قدره بما لا يقلّ عن 32,145 أ.د.<sup>2</sup>

وخلافا لأحكام مجلة الجباية المحلية لم تقم البلدية بالنسبة إلى المعلوم على العقارات المبنية بتفعيل الآليات المتاحة لها بالفصل 22 من المجلة من خلال طلب البيانات المتوفرة لدى المأمورين العموميين وحافظي الوثائق على غرار فرع إدارة الملكية العقارية فضلا عن الإمكانيات المتاحة لها لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز للتعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الإحصائيات المتوفرة بجدول تحصيل المعاليم على العقارات لتحسينها.

وأفادت البلدية أنها ستعمل على التنسيق مع الشركات المذكورة لتحسين جداول تحصيل المعاليم على العقارات.

ونصّت الفقرة الأولى من الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية على أنه "تستوجب المبالغ المثقلة لدى قبّاض المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية خطية تساوي 0,75% عن كل شهر تأخير أو جزء منه

<sup>2</sup> تم احتسابه على أساس معدل المعلوم الموظف بجدول التحصيل لسنة 2017 بما قدره 34,307 دينار.

تحتسب ابتداء من غرفة جانفي من السنة الموالية للسنة المستوجب بعنوان المعلوم". إلا أنّ القباضة البلدية لم تلتزم بذلك حيث لم تتول سنة 2017 تطبيق خطايا التأخير على المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم المذكور.

ويدعى قابض المالية محتسب البلدية إلى الحرص على توظيف خطايا التأخير على المبالغ المثقلة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية بما من شأنه أن يمكّن البلدية من استخلاص موارد إضافية.

وعلى صعيد آخر، يشكو استخلاص بعض المعاليم ضعفا، إذ لم يتمّ تحقيق أيّ مبلغ بعنوان معلوم الإشغال الوقي للطريق العام مقابل إمكانات متاحة أمام البلدية قدرها 2.000 دينار. ولم تحقّق البلدية مداخيل بعنوان معلوم الإشهار إلاّ في حدود 11.004,400 دينارا مقابل إمكانات متاحة لها بقيمة 15.000 دينار. كما لم تحقّق مداخيل بعنوان معلوم عن إشغال تحت الطريق العام إلا في حدود 17.785,744 دينارا مقابل إمكانات متاحة لها قدرها 30.000 دينار. وتدعى البلدية إلى الحرص على الاستغلال الأمثل للإمكانات المتاحة لها لتعبئة مواردها.

وأفادت البلدية في ردّها على التقرير الأولي أنه "على إثر تنصيب المجلس البلدي الجديد بتاريخ 2 جويلية 2018، تمّ إعداد برنامج لتطوير مداخيل البلدية وتمّ إحداث لجان مختصة لمتابعتها وإيجاد الحلول الكفيلة لتطويرها".

#### ج- إعداد جداول التحصيل وتثقيفها

لم تتولّ البلدية إعداد جدول مراقبة الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية سنة 2017 ولم تقم تبعا لذلك بإعداد جدول تحصيل الفارق بين الحدّ الأدنى للمعلوم والمبلغ المستخلص مما حال دون تحصيل الفارق المحتمل المنصوص عليه بالفصل 38 من مجلة الجباية المحلية.

وجاء في ردّ البلدية أنه تمّ تلافي الإخلال المذكور خلال سنة 2018 وتمّ إعداد جدول مراقبة الحدّ الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصبغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وإحالاته إلى قابض البلدية لاعتماده.

وخلافا لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية الذين ينصّان على ضرورة إنجاز عملية التثقيف بتاريخ غرفة جانفي من كلّ سنة، تمّ تسجيل تأخير في تثقيف جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية بلغ 327 يوما حيث لم يتسنّ للبلدية إحالة الجداول المذكورة إلاّ بتاريخ 27 نوفمبر 2017.

وبرزت البلدية التأخير المذكور بتواصل عملية الإحصاء العشري 2017-2026 إلى غاية موفى شهر أكتوبر 2017.

وتدعى البلدية إلى مزيد العمل على تقليص آجال تثقيب جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كل من القباضة وأمانة المال الجهوية بنابل.

### الجزء الثاني: الرقابة على النفقات

شملت الرقابة المجراة على النفقات التحاليل المتعلقة بها. كما تمّ الوقوف على ملاحظات خصت العنوانين الأول والثاني.

### 1- التحاليل المتعلقة بالنفقات

بلغت نفقات العنوان الأول 2.065.809,834 دينارا تمثل نفقات التأجير العمومي ووسائل المصالح 87,4% منها. ويبرز الجدول الموالي هيكله نفقات العنوان الأول المنجزة بعنوان سنة 2017:

النفقات المنجزة		البيان	الفصل
النسبة (%)	المبلغ بالدينار		
العنوان الأول : نفقات العنوان الأول			
الجزء الأول : نفقات التصرف			
القسم الأول : التأجير العمومي			
0,05	960,000	المنح المخولة لأعضاء المجلس البلدي	01.100
38,53	795.872,917	تأجير الأعوان القارين	01.101
0,39	8.121,845	تأجير الأعوان غير القارين	01.102
38,97	804.954,762	مجموع القسم الأول	
القسم الثاني: وسائل المصالح			
35,58	735.001,984	نفقات تسيير المصالح العمومية المحلية	02.201
12,85	265.415,140	مصاريف استغلال وصيانة التجهيزات العمومية	02.202
48,43	1.000.417,124	مجموع القسم الثاني	
القسم الثالث : التدخل العمومي			
3,04	62.706,730	تدخلات في الميدان الاجتماعي	03.202
0,31	6.461,000	تدخلات في ميدان التعليم والتكوين	03.303
0,01	27.000,000	المساهمة لفائدة الودادية بعنوان تذاكر الأكل للأعوان	03.304
2,19	45.250,000	تدخلات في ميادين الثقافة والشباب والطفولة	3 305
0,11	2.360,000	التعاون مع الجماعات المحلية وهيئات أخرى	03.310
6,96	143.777,730	مجموع القسم الثالث	



94,35	1.949.149,616	جملة الجزء الأول
الجزء الثاني : فوائد الدين		
القسم الخامس : فوائد الدين		
5,65	116.660,218	فوائد الدين الداخلي 05.500
5,65	116.660,218	مجموع القسم الخامس
5,65	116.660,218	جملة الجزء الثاني
100,00	2.065.809,834	جملة نفقات العنوان الأول

أما نفقات العنوان الثاني فقد بلغت 1.407.341,687 دينارا تتوزع بين الاستثمارات المباشرة وتسديد أصل الدين والنفقات المسددة من الاعتمادات المحالة في حدود على التوالي 1.249.592,536 دينارا و 137.749,154 دينارا و 19.999,997 دينارا أي ما يمثل 88,79% و 9,79% و 1,42% من جملة نفقات التنمية. ويبرز الجدول الموالي نفقات العنوان الثاني المنجزة خلال سنة 2017:

النفقات المنجزة		البيان	الفصل
النسبة (%)	المبلغ بالدينار		
العنوان الثاني : نفقات العنوان الثاني			
الجزء الثالث : نفقات التنمية			
القسم السادس : الاستثمارات المباشرة			
2,01	28.352,000	الدراسات	06.600
0,00	0,000	اقتناء مبان	06.602
0,00	0,000	البنائيات الإدارية: إحدات وتوسعة وتهيئة	06.603
2,18	30.678,438	تجهيزات إدارية	06.604
0,00	0,000	البرامج والتجهيزات الإعلامية	06.605
8,32	117.157,430	اقتناء معدّات وتجهيزات	06.606
5,63	79.259,937	الإنارة	06.610
0,00	0,000	التطهير	06.612
69,61	979.701,531	الطرق والمساكن	06.613
0,00	0,000	أشغال التهيئة والتهديب	06.614
0,00	0,000	المساحات الخضراء ومداخل المدن	06.615
0,00	0,000	بناء وتهيئة التجهيزات الجماعية للثقافة والشباب والرياضة والطفولة	06.616
1,03	14.443,200	بناء وتهيئة المنشآت ذات الصبغة الاقتصادية	06.617
88,79	1.249.592,536	مجموع القسم السادس	
88,79	1.249.592,536	جملة الجزء الثالث	
الجزء الرابع : تسديد أصل الدين			

القسم العاشر: تسديد أصل الدين			
9,79	137.749,154	تسديد أصل الدين الداخلي	10.950
9,79	137.749,154	مجموع القسم العاشر	
9,79	137.749,154	جملة الجزء الرابع	
98,58	1.387.341,690	جملة نفقات الجزأين الثالث والرابع	
الجزء الخامس : النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة			
القسم الحادي عشر : النفقات المسددة من الاعتمادات المحالة			
1,42	19.999,997	مجموع القسم الحادي عشر	
1,42	19.999,997	جملة الجزء الخامس	
100,00	1.407.341,687	جملة نفقات العنوان الثاني	

وتمثل النفقات المنجزة بخصوص العنوانين الأول والثاني والبالغة 2.065.809,834 د و1.407.341,687 د تباعا على التوالي 87,53% و63,45% من الاعتمادات النهائية المرسمة بالميزانية والبالغة 2.360.000 د و2.218.124,883 د تباعا .

## 2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول

تمّ الوقوف على ملاحظات تعلق بالتأخير في خلاص المزودين العموميين وبنقائص في حسابية عقد النفقات وبتجزئة الشراءات.

### أ- التأخير في خلاص المزودين العموميين

خلافًا للأمر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتعلق بضبط طرق خلاص نفقات التصرف، لا تتولى البلدية دفع مستحقات بعض مسدي المرافق العمومية في الآجال القانونية المحددة بخمسة وأربعين يوما. وتعلق الأمر على سبيل المثال بما يلي:

تاريخ إيداع الفواتير بمكتب الضبط	الأمر بالصرف			موضوع النفقة
	تاريخ الدفع	المبلغ بالدينار	التاريخ	
-	2017/06/22	65.158,007	جانفي وفيفري 2017	استهلاك الكهرباء والغاز
-	2017/09/28	92.929,146	مارس وماي 2017	
	2017/11/30	48.483,217	جويلية وأوت 2017	
2017/07/11	2017/10/20	65,300	2017/05/23	استغلال منظومات أدب ومدنية ومنظومة التصرف في موارد الميزانية
2017/09/12	2017/11/24	298,546	2017/07/28	
2017/06/21	2017/08/08	575,250	2017/05/02	

وأفادت البلدية أنها "تضطر إلى التأخر في دفع مستحقات بعض مسدي المرافق العمومية لعدم وجود السيولة الكافية".

ومن شأن التصرف على هذا النحو المساس بمصداقية البلدية في علاقتها مع المتعاملين معها وفي قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم.

وتدعى البلدية إلى مزيد التقيد بآجال خلاص المزودين العموميين المنصوص عليها بالأمر عدد 564 المذكور آنفا.

#### ب- نقائص في حسابية عقد النفقات

لوحظ عدم قيام البلدية بإلغاء التعهدات بخصوص النفقات التي لم يتم إصدار أوامر صرف في شأنها وذلك خلافا للفصل 14 من الأمر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المتعلق بمراقبة المصاريف العمومية الذي نصّ على أنه: "إذا طرأت زيادة أو نقصان على نفقة وقع التعهد بها من قبل، فإنه يقع إما اقتراح تعهد تكميلي أو اقتراح تنقيص في المبلغ المعني ثم يتم عرضه على تأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية مرفقا بكامل المؤيدات والمراجع اللازمة".

ونتج عن ذلك عدم تطابق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها في موفى السنة المالية 2017 بخصوص بعض بنود النفقات. وتعلق الأمر بعدد 32 بند بالميزانية تمّ التعهد بنفقات بخصوصها دون الإذن بصرفها جزئيا أو كلياً دون التنقيص فيها أو إلغائها. وبلغ الفارق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها بهذا العنوان ما قدره 42.288,022 ديناراً.

وأفادت البلدية أنها ستعمل على تلافي هذا الإخلال مستقبلاً.

#### ج- تجزئة الشراءات

نصّ الفصل 9 من الأمر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية على أنه: "لا يجوز تجزئة الطلبات بصورة تحول دون إبرام صفقات كتابية أو دون إخضاعها إلى رقابة لجنة مراقبة الصفقات ذات النظر". وخلافا لذلك تولّت البلدية تجزئة شراءات قدرها نحو 114.742,831 ديناراً بعنوان تعهد وصيانة وسائل النقل بشكل حال دون إبرام صفقات كتابية في شأنها.

وجاء في ردّ البلدية أنه تمّ تحديد برنامج صرف الاعتمادات بالتنسيق مع مصلحة مراقبة المصاريف العمومية.

وتدعى البلدية إلى التقيد بمقتضيات الأمر 1039 أنف الذكر.

### 3- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الثاني

تعلقت الملاحظات أساسا بعدم التقيد بالمخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات وبالتأخير في خلاص بعض أصحاب الصفقات.

#### أ- عدم التقيد بالمخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات

تبين أن البلدية لم تتقيد دائما بالتواريخ التي التزمت بها ضمن المخطط التقديري السنوي لإبرام الصفقات انجر عنه تأخير أو تقديم في إجراءات إبرام بعض الصفقات مقارنة بالأجال المنصوص عليها ضمن المخطط التقديري المذكور على غرار صفقة تتعلق بتعبيد وترصيف حيّ اتضح بخصوصها تأخير في تاريخ الإعلان الفعلي عن المنافسة (2017/09/06) تجاوز 5 أشهر مقارنة بتاريخ الإعلان عن المنافسة حسب المخطط التقديري (مارس 2017). كما تبين بعنوان صفقة تتعلق بتعبيد وترصيف أنهج أنّ الإعلان الفعلي للمنافسة (2017/03/07) تمّ بتاريخ سابق للتاريخ حسب المخطط التقديري بما لا يقلّ عن 8 أشهر (نوفمبر 2017).

ومن شأن التأخير أو التقديم في الإعلان عن المنافسة أن ينعكس سلبا على مدى احترام المشتري العمومي للمبادئ الأساسية للصفقات العمومية. وأفادت البلدية أنها ستعمل على تلافي هذا الإخلال مستقبلا.

#### ب- التأخير في خلاص بعض أصحاب الصفقات

خلافًا لقواعد حسن التصرف، ولتقتضيات كراسات الشروط تمّ تسجيل تأخير على مستوى دفع الأقساط المالية لأصحاب الصفقات تعلق بصفقتي تعبيد الطرقات (برنامج 2017) وتهذيب الأحياء الشعبية. وبلغ التأخير المذكور أحيانا 160 يوم مثلما هو مبين بالجدول التالي:

دفع الأقساط			اسم المشروع
تأشيرة الأمر بالصرف على النفقة	تاريخ الإيداع بمكتب الضبط	عدد كشف الحساب الوقتي	
2018/05/07	2018/02/27	2018/01	تعبيد الطرقات
2018/06/07	2018/06/05	2018/02	
2108/09/14	2018/09/12	2018/03	
2018/12/06	2018/11/27	2018/04	
2017/11/21	2017/11/08	2017/01	تهذيب الأحياء الشعبية
2018/04/27	2017/11/29	2017/02	
2018/08/07	2018/02/27	2018/03	
2018/11/26	2018/08/28	2018/04	

وجاء في ردّ البلدية أنه "يتم التأخير في خلاص أصحاب الصفقات في انتظار إحالة الاعتمادات من طرف صندوق القروض (خاصة بالنسبة لمشروع تهذيب الأحياء الشعبية والذي يقدر بكلفة 912 أ.د. وتقدر المساعدة المسندة من صندوق القروض بما قدره 750 أ.د)".

وتدعى البلدية إلى التسريع في خلاص نفقاتها بما من شأنه أن يضمن مصداقيتها تجاه أصحاب الصفقات المتعاقدين معها.



## جدول الوثائق الموجهة

ردّ بلدية بني خيار

من رئيس بلدية بني خيار  
إلى السيد: رئيس محكمة المحاسبات  
(غرفة التنمية والبيئة)

العدد الرتبي	بيان الوثائق	عدد الوثائق	الملاحظات
	اجابة على تقرير أولي بخصوص الرقابة على بلدية بني خيار.		بحال عليكم بعد اتمام الموجب تبعا لكنونكم عدد: 2018/97 بتاريخ 2018/12/25.
	الجملة :		

توصلت بالوثائق المذكورة أعلاه

في .....

الإمضاء

28 نونبر 2018  
بني خيار في:

رئيس البلدية

محمد بوعشير

محمد بوعشير



الأجوبة	الملاحظات الواردة بالتقرير
<p>نوعا للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 تم احصاء 7757 عدد مسكنا بالمنطقة البلدية بيني خيار - حيث ان الرقم 13.316 اوارد بتقريركم بيم كافة المعتمدية والتي تضم (بني خيار 7757، العمورة 3219، المسعة (2340) )تحتون نسخة من التقرير السكان والمسكن والامر حسب البلدية والوائر البلدية(مطلق عدد (01)).</p> <p>بالصالحا بمصالح ادارة الملكية العقارية تبين ان بني خيار استكثرت من المسح الاجازي حيث ان جل مساكنها هيز مسجلة ولم يشمل المنح سوى 50% من جملة العقارات الموجودة.</p> <p>بالنسبة لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز. سنعمل مستقبلا على التنسيق مع فروع الشركات المذكورة.</p> <p>طلبات التسجيل ترد على الإدارة البلدية ويتم اعتمادها بجدول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة بعقوباتها.</p> <p>من انظار قبض المالية</p> <p>من انظار قبض المالية</p> <p>لر تمسب المجلس البلدي الجديد (02 جويلية 2018) تم اعداد برنامج لتطوير المداخل البلدية وتم اعداد لجان مختصة لمتابعة هذه المداخل ويجاد الحلول الكفيلة لتطورها واتمرت تطوراً ملحوظاً خاصة في الحصول الواقع ذكرها من فيلكم</p> <ul style="list-style-type: none"> <li>- معلوم التشغيل الوقتي للطريق العام: 11.855.000</li> <li>- معلوم الشهر بلغ: 16.447.000</li> </ul>	<p>الجزء الأول:</p> <p>ب: تعبئة الموارد:</p> <p>2- توظيف المعاليم واستغلال الامكانيات المتاحة:</p> <p>لم يتضمن جدول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 سوى 6-821 فصلا في حين انتهت نتائج لتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2014 الى احصاء 13.316 مسكنا بالمنطقة البلدية أي يفارق بلغ 6.495 مسكنا مما ترتب عنه نقص في المعاليم الموظفة قدر بما لا يقل عن 222.825 د<sup>7</sup>.</p> <p>وبخلاف لاحكام مجلة الجباية المحلية لم تم البلدية بالنسبة الى المعلوم على العقارات المبنية بتفعيل الآليات المتاحة لها بالفصل 22 من المجلة من خلال طلب البيانات المتوفرة لدى المسورين العموميين وحافظي الوفاق على عوارض ادارة الملكية العقارية فضلا عن الامكانية المتاحة لها لطلب البيانات المتوفرة لدى فروع كل من الشركة الوطنية لاستغلال وتوزيع المياه والشركة التونسية للكهرباء والغاز لتعرف على عدد المشتركين والمقاربة مع الاحصائيات المتوفرة بجدول تحصيل المعاليم على العقارات تحيينها.</p> <p>ولا تقوم مصالح البلدية بمناصرة اعلانات لشهار مطالب تسجيل العقارات المسارة بالراد الرسمي لاعلانات لقانونية والشرعية والمالية قصد التلت من ابراج العقارات موضوع التسجيل بجدول التحصيل وتوظيف المعاليم المستحقة بعقوباتها.</p> <p>ونصت الفقرة الاولى من الفصل 19 من مجلة الجباية المحلية على انه تستوجب المبالغ المتكئة لدى قياس المالية بعنوان المعلوم على العقارات المبنية تساري 0,75% عن كل شهر تأخير أو جزء منه تمتد ابتداء من مرة جالقي من السنة الموالية لسنة المستوجب بعنوان المعلوم، الا ان القاضة البلدية لم تلتزم بذلك حيث لم تقول سنة 2017 تطبيق خطايا التأخير على المبالغ المستخلصة بعنوان المعلوم المذكور .</p> <p>و يدعي قبض المالية محاسب البلدية في العرض على توظيف خطايا التأخير على المبالغ المتكئة بعنوان المعلوم على العقارات المبنية بما من شأنه ان يمكن البلدية من استخلاص موارد اضافية.</p> <p>وعلى سعيد امر، يشكو استخلاص بعض المعاليم ضمعا، الا لم يتم تحقيق أي مبلغ بعنوان معلوم الاستغلال الوقتي للطريق العام مقابل امكانيات متاحة امام البلدية قدرها 2.000.000 دينار . ولم تحقق البلدية مداخل بعنوان معلوم الاشهر الا في حدود 11.004.400 دينار مقابل امكانيات متاحة لها قدرها 15.000.000 دينار . كما لم تحقق مداخل بعنوان معلوم عن لشغال تحت الطريق العام الا في حدود 17.785.744 دينار مقابل امكانيات متاحة لها قدرها 30.000.000 دينار . وتدعي البلدية الى العرض على الاستغلال الامثل للامكانيات المتاحة لها لتعبئة مواردها.</p>

### 3- اعداد جداول التحصيل ونقلها:

لم تتول البلدية اعداد جدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المهنية سنة 2017 ولم تقم تبعاً لذلك باعداد جدول تحصيل الفارق بين الحد الأدنى للمعلوم والمبلغ المستخلص مما حال دون تحصيل الفارق المحتمل المنصوص عليه بالفصل 38 من مجلة الجباية المحلية.

ولم تعد البلدية خلال سنة 2017 جداول التحصيل التكميلية للمعلوم على العقارات المبنية وذلك خلافاً للفقرة الثانية من الفصل 1 من مجلة الجباية المحلية. كما لم تعد جدول تحصيل تكميلي للمعلوم على الأراضي غير المبنية وذلك خلافاً للفقرة الثانية من الفصل 30 من مجلة الجباية المحلية الذي ينص على انه يُستوجب بتاريخ مرة جانفي من كل سنة المعلوم على الأراضي غير المبنية الموجودة في ذلك التاريخ كما يستوجب على الأراضي التي تصبغ خاضعة للمعلوم على الأراضي غير المبنية خلال السنة وذلك ابتداء من تاريخ دخولها ميدان تطبيق المعلوم.

وخلافاً لمقتضيات الفصلين الأول و30 من مجلة الجباية المحلية اللذين ينصان على ضرورة انجاز عملية التثقل بتاريخ مرة جانفي من كل سنة، تم تسجيل تأخير في تثقل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وعلى الأراضي غير المبنية بلغ 327 يوماً حيث لم يتم للبلدية اعادة الجداول المذكورة الى تاريخ 27 نوفمبر 2017. وتدعى البلدية الى مزيد العمل على تقليص اجال تثقل جداول تحصيل المعلوم على العقارات المبنية وذلك بالتنسيق مع كل من القباضة وامانة المال الجبوية بنابل.

### الجزء الثاني:

### 2- الملاحظات المتعلقة بنفقات العنوان الأول:

- التأخير في خلاص المزودين العموميين:

خلافاً للامر عدد 564 لسنة 2004 المؤرخ في 9 مارس 2004 والمتعلق بضبط طرق خلاص نفقات التصريف، لا تتولى البلدية دفع مستحقات بعض مسدي المرافق العمومية في الاجال القانونية المحددة بخمسة وأربعين يوماً. وتعلق الامر على سبيل المثال بما يلي:

تم تلاقي هذا الاخلال سنة 2018

وتم اعداد جدول مراقبة الحد الأدنى للمعلوم على المؤسسات ذات الصيغة الصناعية أو التجارية أو المهنية وتم احواله الى السيد قابض المالية لاعتماده.

(انظر ملحق عدد2)

تم اعداد جداول التحصيل التكميلية للمعلوم على العقارات المبنية لسنة 2017 كما يلي:

- عدد 01 ملحق للعقارات المبنية.

- عدد 04 ملحق للعقارات غير مبنية

(تجدون نسخ منها مصاحبة لهذا)

(انظر ملحق عدد 3، 4، 5، 6، 7)

تواصلت عملية الاحصاء الى غاية 2017/10/31 (كما هو مبين باعلان ختم الاحصاء العشري المصاحب)

لذلك تم احواله جداول التحصيل بتاريخ 2018/11/27 (ملحق عدد7)

الا اننا في سنة 2018 تم تثقل الجداول في الاسبوع الأول من شهر جانفي 2018.



تضطر مصالح المالية الى التأخر في دفع مستحقات بعض مسدي المرافق العمومية في الاجال المحددة بـ45 يوم لعدم وجود السيولة الكافية أو الموارد الكافية بميزانية البلدية خاصة وان هذه الموارد تشهد بعض الصعوبات في الثلاثية الاولى من كل سنة ويكون الاولوية لخالص مرتبات الاعوان وبعض المصاريف الوجوبية.

تاريخ ايداع الفواتير	الامر بالصرف			موضوع النفقة
	تاريخ الدفع	المبلغ بالدينار	التاريخ	
-	2017/06/22	65.158.007	جانفي وفيفري 2017	استهلاك الكهرباء والغاز
-	2017/09/28	92.929.146	مارس وماي 2017	
-	2017/11/30	48.483.217	جويلية واوت 2017	
2017/07/11	2017/10/20	65,300	2017/05/23	استغلال منظومات
2017/09/12	2017/11/24	298,546	2017/07/28	أدب ومدنية
2017/06/21	2017/08/08	575,250	2017/05/02	ومنظومة التصرف في موارد الميزانية

ومن شأن التصرف على هذا النحو المساس بمصداقية البلدية في علاقتها مع المتعاملين معها وفي قدرتها على الإيفاء بالتزاماتها تجاههم.

وتدعى البلدية الى مزيد التقيد باجال خالص المزودين العموميين المنصوص عليها بالامر عدد 564 المذكور لفا.

#### - نفاص في حسابية عقد النفقات

لوحظ عدم قيام البلدية بالغاء التعهدات بخصوص النفقات التي لم يتم اصدار اوامر صرف في شأنها وذلك خلافا للفصل 14 من الامر عدد 2878 لسنة 2012 المؤرخ في 19 نوفمبر 2012 المنعلق بمراقبة المصاريف العمومية الذي نص على انه: "اذا طرأت زيادة أو نقصان على نفقة وقع التعهد بها من قبل، فإنه يقع اما اقتراح تعهد تكميلي أو اقتراح تنقيص في المبلغ المعني ثم يتم عرضه على تأشيرة مصالح مراقبة المصاريف العمومية مرفقا بكامل المؤيدات والمراجع الازمة".

وننتج عن ذلك عدم تطابق بين المبالغ المتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها في موفى السنة المالية 2017 بخصوص بعض بنود النفقات. وتعلق الامر بعدد 32 بند بالميزانية تم التعهد بنفقات بخصوصها دون الاذن بصرفها جزئيا أو كليا دون التنقيص فيها أو الغائها. وبلغ الفارق بين المبالغ التتعهد بها والمبالغ المأذون بصرفها بهذا العنوان ما قدره 42.288.022 دينار.

وتدعى البلدية الى التقيد بمقتضيات الفصل 14 من الامر عدد 2878 أنف الذكر.

#### - تجزئة الشراءات

نص الفصل 9 من الامر عدد 1039 لسنة 2014 المؤرخ في 13 مارس 2014 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية على انه، "لا يجوز تجزئة الطلبات بصورة تحول دون إبرام صفقات كتابية أو دون اخضاعها الى رقابة لجنة مراقبة الصفقات ذات النظر". وخلافا لذلك تولت البلدية تجزئة شراءات قدرها نحو 114.742.831 دينار

سنعمل على تلافي هذا الاخلال مستقبلا

تم تحديد برنامج صرف الاعتمادات مع السيد مراقب المصاريف العمومية حيث تم تقسيم المبالغ الواردة بالفصل الى (استشارة اقتناء قطع غيار، استشارة للمجالات المطاطية، شراءات من المصنع ويد عاملة.

بعنوان تعهد وصيانة وسائل النقل بشكل حال دون ابرام صفقات كتابية في شأنها،

### 3- الملاحظات المتعلقة بصفقات العنوان الثاني

- عدم التنفيذ بالمخطط التقديري السنوي لابرام الصفقات

تبين أن البلدية لم تقيد بالتواريخ التي التزمت بها ضمن المخطط التقديري السنوي لا برام الصفقات اتجر عنه تأخير أو تقديم في اجراءات ابرام بعض الصفقات مقارنة بالاجال المنصوص عليها ضمن المخطط التقديري المذكور وتعلق الامر أساسا بما يلي:

تاريخ الاعلان عن المناقصة		موضوع الصفقة
الغنى	حسب المخطط التقديري	
2017/09/06	مارس 2017	تعبيد وترصيف حي الزهراء
2017/03/07	نوفمبر 2017	تعبيد وترصيف بعض الانهج بالمدينة

ومن شأن التأخير أو التقديم في الاعلان عن المناقصة ان ينعكس سلبا على مدى احترام المشتري العمومي للمبادئ الاساسية للمصفقات العمومية.

- التأخير في خلاص بعض اصحاب الصفقات

خلافًا لقواعد حسن التصرف، ولمقتضيات كرامات الشروط تم تسجيل تأخير على مستوى دفع الاقساط المالية لاصحاب الصفقات تعلق بصفتي تعبيد الطرقات (برنامج 2017) وتهذيب الاحياء الشعبية. وبلغ التأخير أحيانا 160 يوم مثلما هو مبين بالجدول التالي:

اسم المشروع	دفع الاقساط		
	عدد كشف الحساب الوقتي	تاريخ الايداع بمكتب الضبط	تأشيرة الامر بالصرف على النفقة
تعبيد الطرقات	2018/01	2018/02/27	2018/05/07
	2018/02	2018/06/05	2018/06/07
	2018/03	2018/09/12	2018/09/14
	2018/04	2018/11/27	2018/12/06
تهذيب الاحياء الشعبية	2017/01	2017/11/08	2017/11/21
	2017/02	2017/11/29	2018/04/27
	2018/03	2018/02/27	2018/08/07
	2018/04	2018/08/28	2018/11/26

سنعمل على تلاقي الاخلال مستقبلا

يتم التأخير في خلاص اصحاب الصفقات في انتظار احالة الاعتمادات من طرف صندوق القروض (خاصة بالنسبة لمشروع تهذيب الاحياء الشعبية والذي يقدر بكلفة: 912 أد وتقدر المساعدة الممندة من صندوق القروض بـ750د).

وتدعى البلدية الى تقديم التبريرات المستوجبة والى العمل على خلاص نفقاتها في الايام بما من شأنه أن يضمن مصداقية البلدية في علاقتها مع المتعاملين معها.

بني خبار في: 28 ديسمبر 2018

رئيس البلدية

  


رئيس البلدية

محمد بوعشير